

alikhtiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République - 75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن № 28 JUILLET 1978 العدد

ماذا تغير في موريطانيا ؟

الاستعمار الاسباني وما نتج عنها من تكريس لمصالح الاستعمار الجديد واقحام للمنطقة في دوامة الصراع والاحتراق الداخلي وهيمنة شبخ الحرب مع ما يحمله من مخاطر وأهوال بالنسبة للشعوب. وها هي الامبريالية تبادر اليوم بتحريك الوضع لتوجيه مجرى «الحلول» المرتقبة.

ان ما يجري في المغرب العربي من مساومات شاملة ومن ترسيخ للنفوذ المصلي الضيق الذي طبع مختلف الاطروحات التي تحكمت في طرح قضية الصحراء المغربية منذ الانطلاق.

الامبريالية الى اللجوء الى خلق نفس جديد وذلك بالتركيز على الحلقة الضعيفة المتجسدة في النظام الموريتاني.

ولقد أخذ الاستعمار الجديد على نظام ولد دادة ضعفه في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتخاذله وتردده في مواجهة حالة الحرب وانعكاساتها؛ ومن ثم لجأ الاستعمار الجديد الى تغيير الواجهة بهدف فرض تعميق الانحراف نحو اليمين داخل موريتانيا وفي نفس الوقت القفز الى موقع «الوسيط» البديل لكل الوساطات بين المغرب العربي وبين العالم. الانقلاب الذي دفع في اتجاهه جاء بمنطق الوساطة والمساومة هذا المنطق الذي هيمن على المشكل منذ انطلاقه. فكون الحكام الجدد لم «يتورطوا» في اتفاقية مدريد بشكل مباشر، يفتح آفاقا رحبة في طريق التسوية. في هذا السياق تندرج المقابلات والاتصالات المكثفة بين مختلف الاطراف والتي شهدت باريس.

أمام هذه الاوضاع فان الخلاصة التي تفرض نفسها تأتي لتؤكد المواقف التي عبرنا عنها فيما يخص القضية الوطنية والتي أوضحننا من خلالها خطورة الانحراف بهذه القضية العادلة بتشويه مفهوم التحرير وجعله يخدم مصالح الرجعية المحلية والاستعمار الجديد أو بتبني الانفصال وتفتيت الطاقات النضالية لشعوب المنطقة عوض توحيدها. وكلا الأسلوبين لا يمكن ان يؤديا الا الى المزيد من التقوية للدور الامبريالي وجعله باستمرار في موقع الحكم الموجه المستفيد. لقد تجلى ذلك في المساومات التي أقبلت عليها كل الأطراف مع

من المؤكد ان الانقلاب الذي حدث مؤخرا في موريطانيا ستتربت عنه متغيرات بالنسبة للوضع الداخلي لموريطانيا وعلى مستوى المغرب العربي بشكل عام. ورغم ان النظام الجديد لم يكشف بعد عن كامل نواياه وان الصورة لم تتضح بعد بشكل تام، يمكن من الان تأكيد بعض الحقائق التي تظهر لنا بديهية:

● ان الانقلاب لم يأت كتغيير راديكالي ضد ما هو موجود، بل فقط «تصحيحا» لنفس النهج الرجعي التبعية وتمتينا له في اطار نفس الانحياز السياسي.

● ومن ثم كانت المبادرة على مستوى الوضع الداخلي لموريطانيا توضيحا نحو اليمين استهدف بالاساس تصفية التجربة الهشة التي سمحت بمشاركة المعارضة في الحزب الحاكم وحقت بعض الانجازات ذات الطابع الوطني. الهدف اذن، ومن خلال حل الحزب وفرض «التصحيح الوطني»، هو تصحيح الاختيار اليميني والدفع به نحو مواقع التحجر والارتقاء الصريح في أحضان الاستعمار الجديد.

● اما على مستوى المغرب العربي وبالنسبة لقضية الصحراء المغربية بالذات، فان «سيناريو» الانقلاب يوضح بكل جلاء انه قد تم بمبادرة داخلية خارجية اي بتنسيق مع الاستعمار الجديد سعي وراء تمكين دور هذا الاخير بالمنطقة واعادة ترتيب الاوراق لجعله في موقع الحكم الذي من شأن كل الاطراف المتصارعة ان تلجأ الى وساطته. فللخروج من المأزق الذي وصلت اليه القضية، اضطرت

تقف «الاختيار الثوري» بكل احترام واجلال لتحيي روعي الشهيدين: قلق وعدنان، الابن البار والمخلص للشعب الفلسطيني.. كما تتوجه بالسخط والاستنكار الشديدين للعملية الاجرامية البشعة التي قام بها في حقهما قتلتهما ومن وراءهم... هؤلاء الذين لن تنال مؤامراتهم من منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني المناضل.

سبته و مليلية ضحيتا المساومة

- انظر ص 8 -

الاسباني الى بداية القرن الخامس عشر، ومرت هذه القضية بعدة مراحل كادت أن تنهي التواجد الاستعماري لولا منهج المساومة الذي سلكته السلطات خلال كل المراحل التاريخية، كما سنحاول ابرازه هنا. بينما الاستعمار لجأ الى محو الطابع المغربي والعربي للمدينتين،

في نهاية شهر يونيه المنصرم، زار المغرب رئيس الحكومة الاسبانية «أدلفو سوارس»؛ غير ان الزيارة انتهت دون ان تحظى قضية الاراضي المحتلة بأدنى اهتمام من طرف السلطات المغربية، وصدر البلاغ المشترك بين الجانبين دون اية اشارة الى هذه القضية. وقضية سبته ومليلية يرجع تاريخ خضوعها الى الاستعمار

الهجرة ومشكلة السكن في فرنسا .

واذا قارنا ما بين مختلف هذه الأرقام يمكن القول أن ما يعادل 900 000 مهاجر يعاني من ظروف سكنية أقل ما يقال عنها أنها ظروف لا تطاق

هكذا ومن خلال استعراض موجز لبعض الأرقام والمعطيات تتضح الوضعية المتأزمة والمؤلمة التي يعرفها مشكل السكن كجزء من مشاكل الهجرة التي يعاني منها اخواننا العمال والتي تأتي بالنسبة لنا كمغاربة كنتيجة مباشرة للسياسة اللاشعبية المتبعة في بلادنا والتي لا تتردد في تصدير طاقاتها البشرية وجعلها مادة للاستغلال مثلما تفعل بكامل طاقاتها الاقتصادية المسخرة لخدمة الاستعمار الجديد . وهذا ما يستلزم توحيد صفوف العمال المهاجرين للدفاع عن حقوقهم والتعاون مع الطبقة العاملة محليا وتنسيق كل الطاقات النضالية والنقابية منها على الخصوص .

لكن ما هي حقيقة هذا «السكن الحر» ؟

انه في الحقيقة ليس الا أكواخا ومدن قصدير مقنعة او مكشوفة التي يعيش داخلها أكثر من 650 000 نسمة حسب تقرير «لجنة التصميم السادس» .

اما الأرقام التالية فغنية عن كل تعليق ما دامت تكشف حقيقة الظروف المزرية التي يعاني منها المهاجرون في هذه البيوت الأقل ما يقال عنها أنها خربة :

- 52.4% من المهاجرين يسكنون بيوتا لا تتوفر فيها الماء والمرحاض .
- 31.6% يعيشون في حالة من التراكم المتفاحش .
- 65.1% يقطنون في سكن دون تدفئة
- 22.3% يوجدون داخل أكواخ يزيد عمرها عن 100 سنة .

ان مشكلة السكن الذي يعاني منه المهاجرون ليس مشكلا خطيرا في حد ذاته وحسب . بل ان انعكاساته على مختلف المستويات لا تقل خطورة سواء بالنسبة لتأثيره على الصحة وتربية الاطفال والحياة العائلية بشكل عام . أو على مستوى تأثيراته النفسية والاجتماعية على التناقضات التي يخلقها قياسا بطبيعة العيش الاصلية خاصة بالنسبة للعمال المنحدرين من البادية . وبالإضافة الى هذا وذاك لا يجب ان ننسى انعكاساته على تدهور علاقات المهاجرين بالسكان المحليين . ذلك التدهور الذي تنميه الحملات العنصرية والاعتداءات على المهاجرين . ان كل معضلة من هذه المعضلات تستحق لوحدها دراسة شاملة . لكننا سنكتفي هنا باستعراض معطيات المشكل فقط وللوقوف عند الأرقام التي توضح بالملاموس واقع السكن في فرنسا .

المهاجرون ؟

ان سكن المهاجرين يختلف وبتنوع ما بين السكن المتنقل في الأوراش وغيرها والسكن في العمارات والفنادق الخاصة بالمهاجرين أو المأوى التي تملكها الشركات مثل شركة سوناكوترا والتي تخضعها لنظام المراقبة المشددة ان لم نقل القمع والعنصرية .

ويوجد حاليا ما يزيد عن 4 ملايين مهاجرا بفرنسا يمثلون 7.7% من مجموع السكان و8.5% من المنتجين . ويوزعون سكنيا على الشكل التالي :

● 150 000 مهاجر في 700 مأوى .

● 39 000 أي 7 200 عائلة في أحياء سكن مؤقتة .

● 609 000 أي 17 200 عائلة في سكن ذو أجر منخفض .

● 40 000 يشتغلون في البناء ويسكنون في الأوراش بشكل متنقل .

● أما الباقي أي ما بين 80 و85% من المهاجرين فنجدهم مرغمين للبحث عن السكن في السوق الحرة .

«الودادية» بهولاندا

● رئيس الودادية يتسلم الرشوة مقابل تمديد الجوازات .

ومن هولاندا دائما توصلنا برسالة من مدينة «أوترريخت» كشفت عن ملوك رئيس الودادية وزبائنته ، وأوضحت طبيعة الودادية كمنظمة بوليسية مرتشبة وفاسدة . يقول الاخ العامل : «نزل أحد المغاربة عند أخيه في أوترخت بهولاندا ، وفي المدة الاخيرة انتهى له الجواز ، فذهب عند القنصلية المغربية للزيادة فيه . فرفضوا له الزيادة لانه لا تتوفر على شهادة عمل . وبما ان الودادية جزء من القنصلية فان رئيسها بمدينة أوترريخت سمع بالمشكلة ، فاتصل بصاحب الجواز وأبلغه انه بإمكانه ان يمدده بشرط ان يخرط في الودادية وان يؤدي رشوة قيمتها 1000 درهم .

اقترض المسكين المبلغ المذكور من أخيه وسلمه هو والجواز الى رئيس الودادية . لكن عند ارجاع الجواز لصاحبه وجد ان الزيادة كانت لمدة 6 اشهر بدل 5 سنوات المتفق عليها . وهنا ثارت ثائرة الأخوين وذهبا الى مكتب الودادية للاحتجاج على هذا العمل . وبعد أيام من التماطل أرجعت لهما الودادية 500 درهما ووعدهما رئيسها انه سيرجع الباقي عند عودته من العطلة لانه الان في حاجة الى كثير من الدراهم . هذه هي التصرفات الودادية التي تتدعى انها تحل المشكل لكن جميع عناصرها لصوص واصحاب الرشوة والخديعة» ...

● رئيس الودادية بأمستردام يشتري باخرة قيمتها 60 مليونا

توصلنا برسالة من احد اخواننا العمال المهاجرين بهولاندا تتطرق فيها لسلوك رئيس الودادية «بأمستردام» وكشف عن سراغتنائه عن طريق نهب وسرقة العمال المهاجرين تلبية لمصالحه الشخصية ومصالح منظمته الارهابية المسخرة لخدمة الرجعية في المغرب وفي المهجر . وهذا ما جاء في الرسالة :

- «اشترى رئيس الودادية بأمستردام باخرة لنقل السلع من هولاندا ثم أدخلها الى المغرب . واشترى هذه الباخرة بـ 300 000 خولدة وهي ما يقارب 60 مليون مغربية . ونحن نعرف ان هذا الشخص مهنته جزار لذلك نقول من اين جاء لرئيس الودادية بأمستردام مثل هذا المبلغ لشراء الباخرة ؟ فالمعروف عن هذا الجزار انه يقف مع المهاجرين ويجري لحل مشاكلهم لكنه جيبه كبير . فاذا أردت جوازا جديدا يكفي ان تسلمه 400 خولدة (800 درهم) واذا اردت ورقة سفر من الخطوط الجوية رغم ان الاوراق غير موجودة ، فهو يحصل لك على الورقة مقابل 100 خولدة (200 درهم) .. الخ

من هذا الجواب ظهر كيف جمع رئيس الودادية مبلغ 60 مليون ، انه استغلال عمالنا وسرقة أموال وعرق اخواننا» ...

ان هذا العرض الموجز لا يطمح الاحاطة بكل الاشكاليات التي يطرحها التحرر الوطني لبلادنا ، بل فقط تسليط بعض الأضواء على مظاهر الهيمنة الامبريالية وسيطرة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، وتحديد بعض الخطوط العريضة لما نراه استراتيجية صائبة من أجل انهاء كل مظاهر التبعية وفتح آفاق التقدم والبناء .

تكريس التبعية وتثبيت مصالح الكومبرادورية

الرجعي . أما التبعية السياسية فتأتي نتيجة طبيعية لمختلف هذه العوامل ولتصنيف النظام القائم حليفا لا مشروطا للامبريالية . ولا أكثر دلالة على ذلك من استمرار أجزاء من ترابنا تحت سيطرة الاحتلال المباشر ومن استمرار قواعد عسكرية جاثمة فوق أرضنا كتهديد واضح ليس في وجه الشعب المغربي فحسب بل ضد مجموع الوطن العربي والقارة الافريقية .

أما بالنسبة للهدف الثاني . فان سيطرة الاستعمار الجديد قد ساهمت بشكل أساسي في بلورة طبقة سائدة عليا ، اعتمدت في جذورها على الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار المباشر سابقا ونمت وتجددت حسب متطلبات تلبية حاجياتها وخدمة المصالح الأجنبية .

الطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الاستعمار الجديد

ان تنازل المعمارين الأجانب لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الأراضي الزراعية ، قد جعل قاعدة الاقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث المعتمد على التقنيات العصرية والطرق الرأسمالية في الانتاج . وهذا عنصر أساسي في تطور الاقطاعية ، تجلّى في بروز فئة بورجوازية فلاحية ، تحت تأثير عوامل شتى . منها ، تمكن الاقطاعية من وسائل انتاج جديدة ، وترويجها رؤوس أموال ، وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص ، واحتكاكها بالسوق الخارجية ...

ان مجمل هذا التطور قد تم في اطار مراقبة مركزية من طرف « الدولة الجديدة » التي لعبت دورا أساسيا في التوجيه . والتحكم في الوسائل الكفيلة بدعم نشوء طبقة قوية اقتصاديا تدعم اسس الحكم القائم .

وهكذا « أمم » الجزء الأساسي من أراضي المعمارين (250 ألف هكتار) ، وهي أخصب الأراضي المروية ، وفي نفس السنة 1963 ، أعيد الاعتبار للاقطاعيين والقواد الكبار الذين صودرت ممتلكاتهم سنة 1957 بسبب خيانتهم ، وعملتهم للاستعمار . كما اتخذت عدة اجراءات مكنت الاقطاعيين وممثليهم الذين يشغلون مناصب هامة داخل الدولة ، من الحصول على أراضي المعمارين بشروط جد مناسبة لهم .

ان التطرق لموضوع التحرر الوطني يعود بنا بطبيعة الحال الى الشكل الذي تم به «الاستقلال» . اذ رغم كفاح شعبنا الرائع وتضحياته الجسام . فان الاستقلال الشكلي الذي منحه الاستعمار عن طريق مساومة «ايكس لبيان» قد توخى في النهاية تحقيق هدفين أساسيين :

- قطع الطريق على تنامي المد التحرري للجماهير المغربية ، وامكانية تطور نضالها في اطار وحدوي على صعيد المغرب العربي ، والصعيد العربي عامة . وامكانية تثوير هذا النضال حتى يرتفع الى مستوى ثورة وطنية واجتماعية ضد الهياكل الاقطاعية الرأسمالية القائمة .

- وفي نفس الوقت ، ضمان استمرار المصالح الاجنبية في صيغة استثمار جديد ، أي تعويض السيطرة المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بسيطرة غير مباشرة تنازل شكليا عن الحكم لصالح طبقة عميلة ، وتحفظ بالجواهر : المصالح الاقتصادية والسياسية .

ان هذه السياسة كانت تستلزم ايجاد أدوات تطبيقها وشروط انجاحها ، أي بالأساس :

1 - ضمان تحكم الرأسمال الأجنبي في كل طاقات اقتصادنا الوطني - الزراعية والصناعية والمالية والتجارية - .

2 - دعم وتطوير طبقة سائدة محليا على شاكلة معمرين جدد ، تتحكم كل فئة منها في قطاع اقتصادي معين وتربطه مباشرة بمصالح الاستثمار الجديد . مع منح هذه الطبقة أدوات السيطرة على كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية .

وبالنسبة للهدف الاول ، فلقد عمل الاستعمار الجديد على تفكيك وتجزئة الاقتصاد الوطني بهدف ربط كل قطاع منه بمصالح السوق الامبريالية ، بتحدى كامل لحاجيات البلاد ، كما يتجلّى ذلك في الطابع التصديري للفلاحة وفقا للحاجيات الأوروبية على الخصوص ، وفي التركيز على استخراج المواد الأولية ونهبها ، ومقابل ذلك استيراد المواد المصنعة واستعمال بلادنا سوقا لترويجها وفي نفس الوقت استيراد المنتوجات الفلاحية الأساسية (وخاصة الحبوب) رغم الطاقات والامكانيات الفلاحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا .

وان مظاهر التبعية لا تقتصر على الميدان الاقتصادي بل تشمل الميادين الادارية والفنية عن طريق المساعدات «الفنية» ، وتمتد أيضا الى الميدان الثقافي حيث تشكل السياسة التعليمية الراهنة أبشع مظاهر الطعن في الثقافة الوطنية والتوجه نحو استيراد افراغات الفكر الاستعماري والبورجوازي

مهام التحرر الوطني في المغرب



ان نشوء البورجوازية الفلاحية في ظل الدعم المتبادل من جهاز الدولة - والملاحظ ان وزارة الداخلية قد تولت المسؤولية المباشرة عن التحولات والمشاريع الاساسية في البادية - قد جعل هذه الفئة لا تقتصر على الاقطاعيين التقليديين في البادية ، بل تضم ايضا فئات الموظفين والضباط الكبار وتجار المدن ، عمل كل منهم على الاستفادة من مراكزهم للحصول على نصيب من الارث الاستعماري .

واضافة الى دعم نشوء البورجوازية الفلاحية ، فان سياسة الاستعمار الجديد ، كانت تقتضي ايجاد فئة بورجوازية تستعمل للمسمرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية . ومن أجل ذلك ، اعتمد اساسا على فئة التجار المستفيدين من نظام الحماية سابقا ، وفتح امامها مجال المسمرة بشكل تصبح فيه تجسيدا لامتداد الرأسمالية الاجنبية داخل بلادنا ، وتستحد من ذلك سلطتها الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذه الفئة ، البورجوازية الكومبرادورية ، لم تنشأ معارضة للاقطاعية ومصارعة لها ، بل انها عايشتها وأزرتها تحت رعاية الاستعمار ، الذي شكل الدعم والسند الاساسي للفئتين ، ومن ثم الطابع الطفيلي الذي يشكل القاسم المشترك بينهما .

وان نشوء الفئتين وتطورهما - البورجوازية الفلاحية والبورجوازية الكومبرادورية في مجالات الصناعة والتجارة - جاء اذن نتيجة صيرورة موحدة أطرها وقادها الاستعمار الجديد ، أدت الى تداخل مصالح الفئتين ، وتماسكهما - الى درجة يصعب معها التمييز بين الفئتين - بل دمجها في اطار مصالح طبقة موحدة : مصالح الطبقة «القطاعية الرأسمالية» (1) .

ان هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين التقليديين والبورجوازيين الفلاحين ذوي الأصول الاقطاعية ، وكبار الموظفين ورجال السلطة ، يشكل الطابع الكومبرادوري («أي خدمة المصالح الاجنبية») قاسمهم المشترك ، قد نمت وترعرعت بدعم متبادل من جهاز الدولة الذي سخر لخدمة مصالحها ... في حين انه لعب دورا مركزيا أساسيا في ضبط تطورها والتحكم فيه ، وجعلها باستمرار خاضعة لتأثير الايديولوجية الاقطاعية التي ظلت وباستمرار ايديولوجيتها السائدة ، رغم التحولات الموضوعية التي تمت في صفوف الاقطاعية التقليدية .

وبما ان الميدان الفلاحي يشكل مجالا حيويا لنشاط هذه الطبقة ، فانها قد عمدت منذ البداية على تمكين مصالحها والدفع بالتطور المطلوب داخل هذا القطاع وهكذا نمت المساحات الكبرى بيد

(1) وهو نفس المصطلح الذي استعمله الاخ المهدي بنبركة - الاختيار الثوري -

الملاكين الكبار ، وارتفعت انتاجيتها في ظل القوانين والخطط التي أقرتها الدولة بهذا الشأن : الأسبقية لسياسة السدود ، التسهيلات في الضرائب والقروض ، قانون الاستثمارات ، التسهيلات على مستوى الآلات الزراعية والسماد ، التشجيعات بالنسبة لأنواع جديدة من الانتاج الفلاحي : الشندر ، القطن ، النباتات الكيماوية ...

ان مجمل هذه الاجراءات التي يمكن تلخيصها في ان ميزانية الدولة تتحمل مصاريف زيادة أراضي «المعمرين الجدد» بنسبة 60 % ، وتضع بذلك مكافأة ضخمة تضاف للأرباح السريعة التي تعود بها تلك الأراضي ، هذه الاجراءات اذن ، مكنت فعلا الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من تمكين مصالحها ، وتطويرها في الميدان الفلاحي بشكل رئيسي .

ومقابل ذلك ، فان هذا التطور لم يكن لصالح الاقتصاد الوطني ككل ، بل فقط في اطار توزيع العمل الدولي الرامي الى تلبية حاجيات السوق الخارجية . فنمو المساحات الكبرى وارتفاع انتاجيتها قد اقترن بالتركيز على عدد قليل من المنتجات التصديرية كالحوامض مثلا - على حسابنا وزراعة الحبوب الرئيسية بالنسبة لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية - مما يخدم ويدعم الارتباط البنيوي للاقتصاد المغربي بالسوق الخارجية .

والى جانب تثبيت مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في الميدان الفلاحي ، فان سياسة الاستعمار الجديد في الميادين الصناعية والتجارية والمالية ... تقتضي تنشيط البورجوازية الكومبرادورية في القطاع البنكي وشبكات التوزيع والتسويق ... وخصوصا في التجارة الخارجية ... وكذلك تشجيع بعض الصناعات الخفيفة التي تسمح باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتوسيع السوق الخارجية . وبالتالي ، جلب أرباح اضافية تخفف من أزمة الرأسمال الدولية .

هذا مع العلم ان التوجيه الاساسي يبقى هو استنزاف الخيرات الطبيعية والمواد الأولية - المناجم والفوسفات بشكل رئيسي ... وتبعاً لذلك ، السماح بصناعة خفيفة وكافية لاستخراج هذه المواد وتسويقها .

ان تبلور مصالح الفئتين البورجوازية الفلاحية ، والبورجوازية الكومبرادورية في الميادين الصناعية والتجارية والمالية ، لم يتم بشكل منفصل ، بل انسجم وتماسك من خلال العوامل الاساسية :

- ان التسهيلات والمكافآت التي تمنحها الدولة للمعمرين الجدد ، قد جعلت الاستثمار في الاراضي الفلاحية ، يعود بأرباح سريعة ... مما دفع بالبورجوازية التجارية وحتى الصناعية بتوظيف غالب أموالها في شراء الاراضي الزراعية ، والارتباط عن طريق ذلك - ان لم نقل الاندماج - بالبورجوازية الفلاحية .

- ومقابل هذا ، فان احتكاك البورجوازية الفلاحية بشبكات التسويق الرأسمالية ، وقبالها على التوظيف في قطاع العقار ، ولكن أيضا في الصناعات التحويلية ، وخاصة صناعة التعليب التابعة للانتاج الفلاحي ، قد جعلها ترتبط عضويا بالبورجوازية الكومبرادورية .

- أما التدخل البيروقراطي للدولة ، والالتحام العضوي برجالها - الموظفين الكبار - بمصالح موضوعية في مختلف المجالات الفلاحية منها والصناعية والتجارية ... هذا التدخل شكل الرابط الذي يدفع الى اندماج فئتين وتداخل مصالحها في اطار مصالح طبقة موحدة .

ان نمو وتبلور مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية قد تم كما أشرنا في ظل خدمة مصالح الاستعمار الجديد ، الذي ظل هو المستفيد الاول والمتحكم في الاوضاع التي خلقها .

فبالاضافة الى التحكم في القطاع الفلاحي وتسخير لخدمة حاجياته ، كما يعبر عن ذلك دوره «التصديري» الأساسي ... بالاضافة الى التركيز على قطاع المناجم لتلبية حاجياته في المواد الأولية ، ولجمله للقطاع الصناعي حتى يكون دوره مجرد مكمل «للصناعة الام» للتخفيف من أزماتها ، ورغم انه قد سهر على تفكيك الاقتصاد الوطني بمنع التنسيق بين مختلف قطاعاته وربط كل قطاع على حدة بشكل مباشر مع المصالح الاجنبية ... فان الاستعمار الجديد ، لم يسمح بأي تنازل ولو كان شكليا بالنسبة لقطاع الأبنك والرأسمال النقدي ، وحرص على التحكم فيه مباشرة ، ومن خلاله التحكم في كامل الاقتصاد الوطني . ان الابنك الاجنبية (وعلى رأسها بنك باريس وهولاندا) تسيطر بدون أدنى منافس وطني على كل المرافق الحية من اقتصادنا ، وتتحكم مباشرة في توجيهها .

تدهور أوضاع الجماهير الشعبية

ان اغتناء الطبقة السائدة ، هو كما أشرنا اغتناء طفيلي ، فلم يكن ليعود بفوائد ايجابية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل ، ويسمح باستثمار وترويج رؤوس أموال جديدة في ميادين حيوية كالصناعة مثلا ... بل عملت هذه الطبقة وفقا لايديولوجيتها على التمييز والاغراق في مصاريف البذخ وتهريب الاموال الى الخارج ... ان اغتناءها هذا قد تم مقابل افقار أوسع الجماهير الشعبية واستغلالها الى أقصى حد ، استغلال الانسان للانسان عن طريق الاستبداد والقمع بشتى اشكاله وأنواعه . ان هذه الجماهير التي لعبت الدور الاساسي والحاسم في النضال من اجل الاستقلال ، قد وجدت نفسها ليس في نفس الاوضاع المزرية التي عرفت ابان الاستعمار المباشر ، بل ان هذه الاوضاع لم تزد الا تدهورا وافلاسا .

التحرر الحقيقي لا يمكن ان يتم في ظل الهياكل الراهنة .

رئيسيا صارخا، يضع وجهها لوجه قوتين متناقضتين المصالح :

من جهة، الطبقة الاقطاعية «الرأسمالية» التي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الاجنبي على تركيز وتدعيم الهياكل الاستعمارية والاستغلالية ...

ومن جهة ثانية: القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة المستغلة والتي دأب الجهاز الحاكم المعبر السياسي عن التحالف الاقطاعي الرأسمالي على اتخاذها مادة للاستغلال. ان هذه القوات الشعبية المكونة أساسا من الطبقة العاملة، القوة الاساسية والطليعية ذات الطاقات النضالية الهائلة وجماهير الفلاحين الفقراء الذين يتعرضون لأقسى انواع الاضطهاد والاستغلال، وباقي الجماهير الكادحة من صناع وتجار صغار وحرفيين ومثقفين ثوريين، وأيضا الرأسماليين الوطنيين المعرضين للضغط الامبريالي الذي يحول دون نمو وتطور أوضاعهم.

ان هذا التناقض الاساسي واضح وبيهي لا يحتاج الى تعليق. فعلى حله يتوقف كل بديل تحرري تقدمي حقيقي.

فما هي اذن مهام التحرر الوطني المطروحة علينا للخروج ببلادنا من وضعية التبعية والخضوع للسيطرة الاجنبية، مع ما يرافقها من تخلف واستغلال؟

ثورة وطنية لانجاز التحرر الوطني وتحضير شروط البناء الاشتراكي

من اجل الاجابة على هذا السؤال لا بد من تأكيد حقيقتين أساسيتين :

أولا :- ان التحرر الوطني لا يمكنه ان يتم في ظل الهياكل الاقطاعية والاستعمارية الراهنة، كما ان الحكم الرجعي الراهن، المعبر السياسي عن مصالح الطبقة السائدة اللاوطنية والطفيلية، يشكل عرقلة وحاجزا أمام التحرر الوطني بمدلوله الشعبي.

ثانيا: ان الكفاح المطروح على الطبقات الشعبية خوضه هو كفاح مزدوج وطني وطبقي في آن واحد يستهدف تصفية كل مظاهر التبعية بتحقيق السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وتقويض القواعد الاقتصادية للاستعمار وكذا نفوذه السياسي والثقافي والايدولوجي، وفي نفس الوقت تصفية الاساس الاقتصادي والسياسي للفئات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية وتحقيق السيادة الشعبية ببناء صرح الديموقراطية لصالح اوسع الجماهير.

ان طرح استراتيجية من هذا النوع يتناقض بطبيعة الحال مع استراتيجية المساومات والاتفاقات الفوقية مع الطبقة السائدة، ويعني في النهاية طرح

يجعل هذه النضالات تأخذ في غالب الاحيان طابع العفوية وانعدام التنسيق وغموض الأفق.

واذا ما بحثنا أوضاع الصناع والتجار الصغار والحرفيين، وصغار الموظفين والأطرب، نجد ان نتائج السياسة الاقتصادية الراهنة المتجلية في تجميد الأجور مقابل ارتفاع الاسعار، وسياسة الضرائب، والمزاحمة والاستغلال ... من طرف الوسطاء، بالنسبة للحرفيين وصغار التجار. هذه النتائج تعكس مباشرة تدهور أوضاع كل هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى مواقع الطبقات الشعبية الكادحة.

اما الطبقة العاملة التي أصبحت في عهد الاستقلال الشكلي عرضة للاستغلال من طرف الرأسمال الدولي والوطني في آن واحد، فانها أيضا تعاني من الانخفاض المستمر في قوتها الشرائية الناتجة عن انخفاض الأجور، مقارنة بالارتفاع المهول للاسعار.

ان السياسة الاستعمارية المعادية للتصنيع تحول عن قصد دون نمو الطبقة العاملة من أخذ مواقع حاسمة، داخل المجتمع، والتمتع بوزن كمي وكيفي من شأنه ان يهدد مصالح المستغلين.

وان ظاهرة تصدير اليد العاملة الى الخارج، لتعبير في ان واحد عن تفاقم البطالة الناتج عن تفكيك الاقتصاد الوطني، وحرص الاستعمار الجديد وعملائه على تحجيم الطبقة العاملة وتشثيت قوتها الاجتماعية - نصف الطبقة يوجد بالخارج - كما يشكل قمة الاستغلال الطفيلي وظاهرة من أشجع ظواهر تسخير كل طاقاتها الاقتصادية والبشرية لخدمة مصالح الرأسمال الدولي.

ورغم هذا، فان الطبقة العاملة أكدت قدرتها الكفاحية سواء في اطار النضال ضد الاستعمار المباشر، أو في عهد الاستقلال الشكلي. ان نضالها الذي يأخذ اشكالا متعددة، من النضال النقابي الى السياسي، بتأطير أو بعفوية، ان هذا النضال بسميزاته - الايجابية أو السلبية - لم يتوقف يوما ما. وهو الدلالة على ان هذه الطبقة هي الطبقة المؤهلة لخوض المعارك المتواصلة ضد الطبقة السائدة حتى تحقيق المكاسب والانتصارات التي تعبر من واقع الاستغلال الفاحش الراهن.

وهكذا فان انتقال بلادنا من طور سيطرة الاستعمار العتيقة الى مرحلة الاستعمار الجديد يبرز لنا علاقات التبعية واستمرار الهيمنة الاجنبية مقنعة وراء الوسطاء الكومبرادوريين، لكنه لا يخفي في ذات الوقت الصراع الداخلي والتناقضات القائمة داخل مجتمعنا، لا سيما ان هيمنة تتم عن طريق طبقة عميلة تخدم المصالح الامبريالية وتستفيد منها بالمناسبة.

وبناء على ما تقدم من معطيات حول واقعنا الاقتصادي الاجتماعي في ظل الاستقلال الشكلي، يمكننا ان نستخلص ان مجتمعنا يعيش تناقضا

ان أول ضحية لهذا التدهور، هم صغار الفلاحين والفلاحون الفقراء الذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي. فاستيلاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على أهم مرافق الانتاج الفلاحي لفصلها عن الحاجبات الوطنية الحقيقية، مدعمة بالسياسة القمعية للدولة الرامية الى افقار الفقراء وخدمة المحظوظين - سياسة السدود، نظام توزيع الاراضي، مسألة الضرائب، نظام البذور والسماد - قد جعلت أفواجا عديدة من صغار الفلاحين يفقدون أرضهم. بل يفقدون حتى امكانية «تأخماست» المتداولة في الطريقة التقليدية العتيقة، ويصبحون عرضة للبطالة بشكل واضح أو مقنع.

أما الفلاح الذي يستمر في وضعية المالك لقطعة من الارض، فانه يوفر في أقصى الاحوال الحد الأدنى الضروري للمعيشة، وأصبحت بذلك فئة واسعة من الفلاحين الفقراء تعيش في نوع من العزلة، محرومة من أي تطور أو تحسن في أوضاعها، بل على العكس من ذلك، فان هذه الاوضاع تزداد تفاقمًا بازدياد الحجم البشري لهذه الفئة، وتضخم حاجياتها.

واذا ما علمنا ان 73% من الشعب المغربي تعيش في البادية، وتعاني من مثل هذه الظروف المعيشية، أدركنا خطورة الموقف وحجمه الحقيقي على المستوى الوطني ككل.

ان تدهور أوضاع صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء، يؤدي حتما الى تكثيف الهجرة نحو المدن كملجأ للبحث عن لقمة العيش. والنتيجة المباشرة لذلك، هي تكديس أفواج العاطلين وأشباه العاطلين في «مدن القصدير» الى درجة تصبح فيها البطالة ظاهرة بنيوية داخل المجتمع المغربي.

ان تعاطم وتضخم ظاهرة البطالة - 60% من سكان البادية يعملون بشكل كامل، و30% من سكان المدن عاطلون، ناهيك عن العنصر النسوي العاطل أغلبه - لهي الدلالة الواضحة عن تدمير قوى الانتاج والانعكاس المباشر للطابع الطفيلي اللاوطني للسياسة الاقتصادية التي تمارسها الطبقة السائدة.

ان الفلاحين الفقراء وجماهير العاطلين وأشباه العاطلين، أي الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي، يشكلون الفئات الأكثر تضررا من السياسة الاقتصادية الراهنة، فهي بالتالي معادية موضوعيا للطبقة السائدة، وتشكل خزانة ثوريا هائلا من شأنه ان يساهم بشكل حاسم وفعال في عملية تغيير الاوضاع القائمة ووضع حد للتبعية، كما ساهم سابقا بشكل أساسي في عملية طرد الاستعمار المباشر. الا ان قلة الاحتكاك السياسي والتوعية يجعلها عرضة لكل أنواع التضليل وفريسة للايديولوجية السائدة. كما ان ضعف السلطة القائمة - أولاد خليفة، تاسلطات، سطات، وخاصة احداث 23 مارس -

ثورة وطنية لتقويض كل الهياكل الاستعمارية والكومبرادورية.

ان النضال الوطني . والنضال الديمقراطي
شكلان متكاملان متلازمان . ذلك ان فصل السيادة
الوطنية عن السيادة الشعبية يعد خطأ استراتيجيا
قاتلا . مرده الخلط والانحصار في أفق ذيلي بالنسبة
للطبقة السائدة التي هي نفسها طبقة ذيلية بالنسبة
للامبريالية المهيمنة على مجتمعنا والتي تشكل موضع
صراعنا من أجل التحرر الوطني .

ان الاختيار الاستراتيجي المتمثل في العمل على
تحقيق ثورة وطنية عبر نضال الجماهير وفق
المحورين الأساسيين : الوطني والديمقراطي هو
نفسه ما أوضحه بيان 8 أكتوبر وصاغ أهدافه
الأساسية :

« تذكر اللجنة المركزية بأن الاختيار الثوري
للاتحاد الوطني ، هو الذي يعطي لتحركاتنا
السياسية والنضالية اطارها الشامل الذي تسجل
داخله القرارات السياسية المرحلية ...

وتذكر أيضا بأن هذا الاختيار الثوري يستمد
أفقه وأبعاده من الاهداف الثورية التالية :

- استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والرأسمالية
في بلادنا .

- حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات سياسية
شعبية تمكن الجماهير الشعبية من المراقبة
الديموقراطية على أجهزة الحكم في كل المستويات .

- اقامة اسس اقتصادية خالية من أي مظهر من
مظاهر النفوذ الاستعماري وسيطرة الاقطاع
وحليفته البورجوازية الكبرى لضمان توزيع عادل
لثروات البلاد وانتاجها العام يكون المستفيد الأول
منه جماهير الشعب المسحوقة (000)

(000) واذا كان الجهاز الحاكم قد سلك سياسة
المغازلة مع السلطات الاسبانية بخصوص الصحراء
المغربية وسبته ومليلية متذرعا بالصدقة والتعاون
المزعوم ، فان جماهير شعبنا قد ظلت وستظل دائما
متمسكة بوحدة ترابنا الوطني مستعدة للتجنيد
العام من أجل استرجاع المناطق المحتلة بالوسائل
التي يعرفها المحتل نفسه والتي سبق ان ذاق منها
الأميرين سواء على يد المجاهد ابن عبد الكريم
الخطابي او على يد جيش التحرير المغربي ...

(000) من أجل هذا ، يطالب الاتحاد الوطني
للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي
لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس
الاقتراع الحر العام والمباشر من أجل تزويد البلاد
بدستور حقيقي يجسد ارادة الجماهير ويضمن
مراقبة الشعب لأجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين
مختلف السلطات ويسطر الاطار العام الذي سيباشر
فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط
البناء الاشتراكي .

وبهذا يكون بيان 8 أكتوبر التاريخي قد صاغ
الخطوط العريضة الأساسية لمهام التحرر الوطني
الملقاة على عاتق كل القوى الوطنية والتقدمية
ببلادنا .

ثورة وطنية موجهة بالدرجة الأولى ضد هذه الطبقة
اللاوطنية واللاديموقراطية . والرامية الى تفويض
كل الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية
لتحل محلها هياكل اقتصادية وسياسية تخدم مصالح
الشعب المغربي ككل وتفتح آفاق البناء الاشتراكي
لمجتمعنا .

وفي هذا الاطار يتركز نضالنا حول محورين
أساسيين :

- النضال الوطني : له مكانة هامة في هذه
المرحلة . ويستهدف العمل على تحقيق السيادة
الوطنية . وتحرير كامل التراب الوطني والتصدي
للتخلي عن أجزاء منه في اطار المساومة مع
الامبريالية التي يمارسها النظام . لكن أيضا وأساسا
تحقيق وخدمة الشعب المغربي شمالا وجنوبا . ذلك
ان المسألة هي مسألة تحرير الأرض وتوحيد الشعب
والهدفان متلازمان ومترابطان .

- النضال الديمقراطي : ويستهدف انتزاع
المكاسب الديمقراطية سواء على المستوى المطليبي
والنقابي ، أو على المستوى الديمقراطي السياسي
(الحريات العامة والفردية . فرض مؤسسات
ديموقراطية حقيقية ...) ومن شأن هذه المكاسب التي
تتم عبر النضال الصلب . المستميت ضد الطبقة
السائدة ، ان يعمل على عزل هذه الأخيرة ، واضعافها
وتوفير الشروط الضرورية لقلب ميزان القوى لصالح
الجماهير الشعبية . وهي في نفس الوقت مدرسة
أساسية لاذكاء وعي الجماهير وتمريسها على العمل
الديموقراطي وتمكينها من ادراك طبيعة اعدائها .
وتعويدها على روح المبادرة لمواجهة هؤلاء الاعداء
والخصوم .

ان النضال الديمقراطي يجب ان يبقى وفيما
له هدف ثابت واضح : العمل على تحقيق السيادة
الشعبية . وبالتالي فعليه ان يتجنب الفخ الذي
ينصبه الحكم باستمرار لمحاولة حصره في افق ضيق
وجعله في نهاية الامر يخدم المشروعية القائمة
ويرممها ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية
شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية . ان أي
انزلاق في هذا الاتجاه أو أي مبادرة تضع الالتزام
بالعمل على تحقيق سيادة الشعب جانبا وتتوهم
بامكانية الاصلاح الايجابي للاوضاع القائمة ، لا
يمكنها ان تنعكس الا بمردود سلبي يخفف من
عزلة الطبقة اللاوطنية . ويزيد من ترجيح ميزان
القوى لصالحها . وهذه حقيقة لا نستخلصها من
الاعتبارات الذاتية فحسب . بل انها حقيقة موضوعية
نستنتجها من طبيعة الحكم الراهن والتي تجعله غير
راغب بل غير قادر على تحقيق أية تجربة
ديموقراطية ليبرالية . عدا التجارب البرلمانية المزيفة
والشوهة . التي تبقى في كل الاحوال سجيئة
الايدولوجية الاقطاعية مدمرة الديمقراطية
وعدوتها .

النضال

الوطني

والنضال

الديموقراطي

متكاملان

ومتلازمان .

واثر توقيع اتفاقية 2 مارس 1956 والتي بمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال الشكلي للمناطق التي كانت تحتلها. سرعان ما انفضحت نوايا الاستعمار الاسباني واتضحت خلفية واهداف التسهيلات التي كان يقدمها محاولا توظيفها لخدمة مصالحه الاستعمارية

مواجهة الانفصال

في هذه الاثناء قامت السلطات الاسبانية من خلال المقيم العام في الشمال الجنرال «بالينو» بمحاولة يائسة. مع بعض الاعيان والخونة، تهدف الى انشاء كيان مستقل في منطقة الشمال. وحاولت تأسيس حكومة في مدينة تطوان للاشراف على المفاوضات لتثبيت الانفصال ومنح الاستقلال الشكلي.

غير ان الجماهير المغربية في الشمال خرجت في مظاهرات شعبية معبرة عن تشبثها بالوحدة الوطنية ورفضها لسياسية التجزئة والانفصال. وقد واجهت القوات الاسبانية هذه المظاهرات بتدخل قوات القمع مما اسفر عن سقوط 11 شهيدا وعشرات من القتلى.

وقد عبرت باقي الجماهير المغربية في مختلف المدن عن تصديها لسياسية التجزئة. ونظمت مظاهرات تضامنا مع اخوانهم في الشمال. كما تم تججير قنابل في القنصليات الاسبانية في كل من مكناس والدار البيضاء استنكارا لاسلوب الاستعماري.

وقد عبرت المنظمات السياسية عن رفضها لخطة الاستعمار الاسباني حيث صدر بيان يوم 7 مارس 1956 بين حزب الاستقلال. وحزب الاصلاح الوطني (الذي كان واسع الانتشار في منطقة الشمال) معلنا الوحدة الاندماجية بين الحزبين تجسيما لوحدة البلاد ووحدة الشعب من خلال تنظيماته السياسية في الشمال والجنوب.

وهكذا تم اجهاض المخطط في مهده وأجبطت مؤامرة فصل المنطقة الشمالية عن باقي المغرب فاضطر الاستعمار الاسباني يوم 27 ابريل 1956 الى توقيع اتفاقية استقلال شمال المغرب. غير ان الاتفاقية لم تشمل سبتة ومليلية والجزر المحيطة بهما وكذا منطقة الصحراء.

محو الطابع المغربي

بعد توقيع اسبانيا على اتفاقية استقلال شمال المغرب الحقت مدينتي سبتة ومليلية باقليم قادس. وجعلت منهما مراكز تجارية حرة. وقواعد عسكرية مهمة. مستغلة الموقع الاستراتيجي الذي تحتله المدينتين. اللتان اصبحتا مرتعا خصبا للسواح. ومجالا لتنشيط مجموعة من الصناعات الاسبانية.

وقد حرمت السلطات الاسبانية على المواطنين المغاربة الالتحاق بأي وظيفة عمومية الا بعد

حصولهم على الجنسية الاسبانية. اما باقي المغاربة. فانهم يتحتم عليهم للحصول على سد عيشهم. القيام بالاعمال المضنية التي يأنف منها المستعمرون. ويمنع عليهم القيام بأي نشاط نقابي او سياسي. وباختصار لا زال اخواننا هناك يرزحون تحت ويلات الاستغلال والبؤس وأغليبتهم يقطنون في أحياء من الصفيح يطلق عليه اسم «خادو» في سبتة. والحي الصيني في مليلية قرب الحدود مع قبائل فرحانة.

وقد صدر قانون جديد يمنع على اي مغربي شراء الاراضي او اي نوع من العقار. بل يمنع عليهم القيام بأي اصلاح للمنازل الهمة التي يقطنونها. ويعاقب المغاربة الذين يقومون باية مخالفة بأشد العقوبات وفي غالب الاحيان يكون مصيرهم الطرد. والاستعمار الاسباني لا يكتفي بفرض كل هذه الانواع من القهر والاستغلال تجاه المواطنين المغاربة. بل يضيق الى ذلك محاربة الثقافة الوطنية وتطويق اللغة العربية وزرع الجهل حيث لا توجد الا مدرسة واحدة في سبتة لدراسة اللغة العربية. كما يعمل على محو كل الآثار الحضارية ذات الطابع العربي والاسلامي للمدينتين.

تآمر النظام المغربي

ان الجانب الجغرافي كالجانب التاريخي يؤكدان حق الشعب المغربي في استرجاع هاتين المدينتين والجزر المحيطة بهما. غير ان النظام المغربي الذي تآمر بصمته خلال 22 سنة. فلم يطالب باسترجاع الاراضي المغتصبة وجلاء القوات الاسبانية عن المدينتين. بل ساوم بهما من اجل تسليم مناضلين اتحاديين من طرف الحكم الفاشي السابق. وبعد طرح قضية الصحراء المغربية لم يتردد مرة اخرى في ايجاد مبررات لبقاء الاراضي المغربية في الشمال تحت سيطرة النظام الملكي الجديد في اسبانيا حيث علل ذلك الملك الحسن في احدى ندواته الصحفية «بان قضية سبتة ومليلية لن تجد لها حلا الا عندما تنهي اسبانيا مشكلتها مع بريطانيا في قضية جبل طارق». وهذا ما أكدته الوزير الاول احمد عصمان في الشهر الماضي اثناء زيارة رئيس الحكومة الاسبانية للمغرب حيث صرح في حديث ادلى به لصحيفة «البابيس» الاسبانية قائلا «ان مشكل سبتة ومليلية الذي أثرتموه يجب ايجاد حل له في اطار من التفاهم ومن حسن النية مع الاحتفاظ دائما في الذهن بالمشكل المشابه والموازي له الا وهو مشكل جبل طارق».

وهكذا يتفااض النظام عن القضية الوطنية ويربطها بقضية لا تعني الشعب المغربي. متجاهلا الوضعية المزرية التي أشرنا اليها سابقا. والتي يتخبط فيها المواطنون المغاربة داخل هاتين المدينتين.

تحرير الشمال لا يمر عبر الزاير

ان ارسال تجريدة مغربية للزاير لحماية مصالح الامبريالية والاستعمار وتثبيت الانظمة العميلة

لأهون على النظام الفارق في العمالة من المطالبة باسترجاع الاراضي المحتلة في شمال البلاد. ففي الوقت الذي يدفع الجيش المغربي للموت من اجل قضايا بعيدة كل البعد عن مصالح الشعب وطموحاته. يحاول قدر الامكان منع كل الاصوات التي من شأنها ان تثير قضية الاراضي خوفا من ازعاج اسياده وحلفائه الامبرياليين.

ان قضية سبتة ومليلية والجزر المجاورة تحظى باهتمام المنظمات السياسية التقدمية في اسبانيا.

فهي بدون استثناء تعترف جهارا باحقية المغرب في المطالبة باسترجاع اراضيه وتصفية المستعمرات الاسبانية. غير ان النظام المغربي يسلك باستمرار سياسة النعامة. مدعما بذلك اتجاه المنظمات السياسية الرجعية في اسبانيا التي تطالب بالحق المدينتين باحدى الحكومات المزمع انشاؤها في الاندلس.

ان اي تهاون في المطالبة بحل المشاكل الترابية المعلقة يفتح الباب امام اي احتمال يمكن ان يؤدي الى تعقيد الوضع في المستقبل. ان اخضاع القضايا الوطنية الى منطق المساومة. وتكريس هيمنة التبعية هما اللتان ادت الى اتفاقية مدريد التي اعطت الاقسام والتقسيم. وهو الذي جعل أجزاء من ترابنا تستمر تحت نفوذ الاستعمار المباشر. بينما تعاني باقي الاجزاء من هيمنة الاستعمار الجديد. ■

نقطة

نشرت جريدة «لومانيتي» لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي تعليقا مختصرا حول الاستجواب الذي أجرته التلغزة الفرنسية (القناة الثالثة) مع الملك الحسن الثاني. تقول الجريدة:

«ان الحسن الثاني لا يؤاخذ الاستعمار على نفيه هو وأبوه سنة ١٩٥٣. وكذلك الشأن بالنسبة للقمع الذي تسلط على الشعب المغربي. قال الحسن: «لو كنت مكانهم لفعلت نفس الشيء»...

وزاد قائلا: «انني اتصرف بشكل مطلق حينما يتعلق الامر بالخير والشر».

بالنسبة للخير فاننا لا ندري. اما بالنسبة للتعذيب والاعدامات والاعتقالات السرية والابتزاز والفضائح. التي شكلت أساس التاريخ الحديث للعرش المغربي فاننا نعرفها جيدا. ولا زلنا نبكي العديد من الاصدقاء الذين ذهبوا ضحيتها.

وهناك أيضا جملة تعد خارقة للعادة لكونها تأتي من مثل هذا الانسان: «على الشعب المغربي ان يكون صبوراً»...

أما انتفاضة الشعب المغربي ضد الاستعمار. أما التحرير. فلقد تحدث عنه مخرجي الاستجواب. لكن الحسن لم ينطق عنه ولو بكلمة واحدة: ما قيمة الشعب بالنسبة اليه؟...

كان هذا أهم ما جاء في تعليق جريدة «لومانيتي» وهو نموذج عن الصدى الذي خلفه الاستجواب في الاوساط التقدمية والديموقراطية الفرنسية. وايجابيته بشكل عام هي انه قد زاد في توضيح طبيعة الحكم المطلق المسلط على شعبنا.

وشواطئه. فقد تصدت المقاومات الشعبية لكل الغزوات وردتها في عدة مناطق. وكانت أكبر هزيمتهم امام الجيوش السعدية في معركة وادي المخازن.

ولكن بعد مجيء الدولة العلوية استأثر ملوكها بالمحافظة على الحكم. وتسليط الجيش لقمع الجماهير عوضا عن مطاردة الغزاة. ففي سنة 1673 وصلت جيوش «مولاي اسماعيل» الى مشارف سبتة وظلت هناك عدة سنوات دون ان تحاول استعادتها. وكان شغل السلطان اذ ذاك هو قمع الانتفاضات الشعبية وجلب الرقيق والذهب من افريقيا بدلا من تحرير الارض المغتصبة.

وفي اواخر سنة 1775 وقع السلطان العلوي محمد بن عبد الله اتفاقية مع الاسبان يتعهد بمقتضاها عدم مطالبة المغرب لسبتة ومليلية. الشيء الذي اثار سخط الجماهير وغضبها مما ادى الى تفجر عدة انتفاضات شعبية تهدف لاسترجاع الاراضي المحتلة. وقد دامت هذه الانتفاضات حتى اواخر القرن التاسع عشر، ومن ابرزها ثورة الشريف أمزيان الذي أقض مضاجع الاسبان والحق بهم هزائم داخل مدينة مليلية.

وفي بداية القرن العشرين بعد ان تم توزيع مناطق النفوذ بين القوات الاستعمارية خاصة بين فرنسا واسبانيا حيث تم تقسيم التراب المغربي بين هاتين الدولتين واصبح لكل منهما مناطق خاصة. فاستأثرت اسبانيا بالمنطقة الشمالية لتثبيت احتلالها لكل من سبتة ومليلية والجزر. وقد واجهت الجماهير في الريف القوات الاستعمارية الاسبانية. وبرزت هذه المقاومات. ثورة البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1921 الذي الحق بالجيوش الاستعمارية هزائم وضربات افقدتهم توازنهم خاصة في معركة انوال. وكان في مستطاعه تحرير مدينة مليلية. ولم يتم القضاء على ثورة الريف الا بعد تحالف الجيشين الاسباني والفرنسي واعوان النظام الملكي حيث تم حشد كل الطاقات العسكرية لاضمار الثورة الشعبية التي قادها الخطابي.

في بداية الخمسينات عندما طورت اطر وقواعد الحركة الوطنية اسلوب نضالها ضد الاستعمار الفرنسي. وشرعت في تصعيد العمليات العسكرية ضد القوات الاستعمارية الفرنسية. وجدت في المنطقتين الشمالية والصحراوية المحتلتين من طرف اسبانيا. ملاذا للمناضلين. وقواعد لتنظيم وانطلاق العمليات ضد القوات الفرنسية. ويمكن وضع هذه التسهيلات التي سمح بها لقادة المقاومة في اطار التناقض الثانوي المصلحي بين الاستعمارين. وتشبث كل منهما بضمان مصالحه وتوسيع مناطق نفوذه على حساب الآخر. وفي هذا الاطار كان الاسبان يحاولون كسب عطف الحركة الوطنية المغربية. بتعميق تناقضها مع الفرنسيين.

- البقية في ص 7 -

بعد خروج العرب من الاندلس. تم انشاء «حلف مقدس» بين البرتغال واسبانيا. وكان ضمن اهداف هذا الحلف. غزو المغرب الذي يعتبر قنطرة تهدد باستمرار بعودة العرب الى الاندلس. وقد قامت الجيوش الغازية باحتلال مناطق في الشمال وبعض الشواطئ الاطلسية التي طردوا منها باستثناء سبتة ومليلية والجزر المحيطة بهما.

سبتة :

تم استيلاء البرتغال على سبتة سنة 1415. وعلى اثر هزيمة الجيش البرتغالي في معركة «وادي المخازن» التي مات فيها ملكهم «سبستيان». تم ادماج المملكة البرتغالية بالمملكة الاسبانية. مما جعل مدينة سبتة تؤول الى الاسبان سنة 1480. وظلت تحت حكمهم لغاية سنة 1810 حيث احتلتها القوات الانجليزية بقيادة القائد «فرايزر». غير انهم لم يمكثوا فيها زمنا طويلا فاعادوها الى الاسبان.

وقد كانت سبتة قبل احتلالها مركزا تجاريا وثقافيا كبيرا لا يقل اهمية عن باقي العواصم الحضارية في شمال افريقيا. وقد وصفها سنة 1422 اي بعد احتلالها بسبع سنوات. الاستاذ محمد القاسم الانصاري في كتابه «اختصار الاخبار...» «بانها كانت تضم 100 مسجدا و 62 خزانة علمية و 174 سوقا...» غير ان الاستعمار الاسباني أطفأ كل هذه الآثار الحضارية وعمل على محو الطابع العربي والاسلامي لهذه المدينة التاريخية.

مليلية والجزر :

بعد مرور خمس سنوات من سقوط غرناطة اي في سنة 1497 استولى الاسبان على مدينة مليلية، وهي تبعد عن سبتة بحوالي 200 كلم وتشرف ايضا على البحر الابيض المتوسط وتبلغ مساحتها حوالي 10 كلم².

- جزيرة الحسيمة او صخرة النكور :

وهي عبارة عن صخور أكبر خط عرض فيها يبلغ 45 م وقد استولى عليها الاسبان في 23 يوليوز 1508.

- جزيرة او صخرة باديس :

استولى عليها الاسبان سنة 1673 وأكبر خط عرض فيها يبلغ 70 م.

- الجزر الجعفرية :

وهي عبارة عن ثلاث جزر صغيرة تبعد عن مدينة مليلية بحوالي 27 ميلا. وأكبر هذه الجزر يبلغ عرضها حوالي 1 كلم وقد احتلها الاسبان سنة 1775 وكانت هذه الجزر تلعب باستمرار دور الحماية الخلفية لمدينة مليلية.

المقاومة الشعبية

رغم قوة الجيوش وكثافة الاسطولين الاسباني والبرتغالي اللذين تعاقبا على احتلال شمال المغرب

سبتة

و مليلية

ضحيتا

المساومة